

وقف حمزة وهشام على الهمز بين صحة الرواية وموافقة العربية

د. هدى حراق

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية بقسنطينة

ملخص البحث

تناول هذا البحث موضوعا مهما في علم القراءات يتعلق بوقف الإمامين حمزة وهشام على الهمز وتأصيل هذه المسألة ، من ناحية الرواية وثبوت ذلك بالأسانيد عن هؤلاء الأئمة، ثم بيان أن هذه الوجوه لا تخرج في مجملها عن لغات العرب، والاستشهاد لذلك بكلام أئمة النحو وعلمائه مما يكون إن شاء الله دليلا قويا يثبت صحة هذه الوجوه وعدم خروجها عن أركان القراءة الصحيحة.

Résumé

Ce présent exposé traite un sujet important en "Quiraâtt", qui s'accorde également de la pause de Hemza et Hicham sur "al- hamz". Notre recherche en est alors pour l'enracinement de cette notion de coté narratif mais aussi sa constatation remontée aux savants de "Quiraâtt". Puis, on a démontré que ces façons, ne sortent en somme, des langues d'Arabes, et la justification, évidemment, en outre, par les paroles des grammairiens et philologues. Nous voudrions enfin qu'il soit, une très forte preuve justifiant la véracité des façons que nous avons citées..

المقدمة

يعتبر باب الوقف على الهمز عند الإمامين حمزة وهشام من أصعب الأبواب، وذلك لكثرة مسأله وتشعبها ودقتها، ويحتاج دارس هذا الباب إلى معرفة مذاهب اللغة، ورسم المصاحف العثمانية، لذلك يعتبره جلة أهل هذا الفن بأنه باب مشكل، فقد قال الحافظ أبو شامة: "هذا الباب من أصعب الأبواب نظماً ونثراً في تمهيد قواعده، وفهم مقاصده، قال ولكثرة تشعبه أفرد له أبو بكر أحمد بن مهران المقرئ رحمه الله تصنيفاً حسناً جامعاً، وذكر أنه قرأ على غير واحد من الأئمة، فوجد أكثرهم لا يقومون به حسب الواجب فيه، إلا الحرف بعد الحرف"¹.

لذا أردنا أن نعرض هذا الموضوع بتأصيل من ناحية الرواية والدراية ضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول : صحة تخفيف الهمز عند الوقف في لغة العرب.

المطلب الثاني : تحقيق المذهب القياسي والرسمي للإمام حمزة في الوقف على الهمز.

المطلب الثالث : الاتفاق والاختلاف بين المذهبين وموقف القراء من ذلك.

الخاتمة: وتتضمن خلاصة البحث ونتيجته.

وقد اعتمدت على أمهات كتب القراءات واللغة، فنقول ومن الله نستمد العون والتوفيق.

¹ - النشر النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، اعتنى به نجيب الماحدي ، ط1، المكتبة

العصرية ، بيروت ، (1427هـ-2006م)، ص 319.

المطلب الأول : صحة تخفيف الهمز عند الوقف في لغة العرب.

قد خففت العرب الهمزة لأجل الثقل الذي فيها، وبعد مخرجها بالنقل والإبدال والتسهيل والإدغام وغير ذلك، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً، فتخفيف الهمز ليس بمنكر ولا غريب فما أحد من القراء إلا وقد ورد عنه تخفيف الهمز إما عموماً وإما خصوصاً¹.

ومما صح في القراءة وشاع في العربية الوقف بتخفيف الهمز وإن كان يحقق في الوصل لأن الوقف محل استراحة القارئ والمتكلم، ولذلك حذفت فيه الحركات والتنوين. وبدل فيه تنوين المنصوبات وجاز فيه الروم والإشمام والنقل والتضعيف، فكان تخفيف الهمز في هذه الحالة أحق وأحرى².

وقد أفرد سيبويه باباً كاملاً لهذه المسألة في الكتاب سماه (باب الوقف في الهمز) ... قال في مطلعته :

"واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسدي، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبين لها إذا وليت صوتاً، والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت لو رفعت بصوت حركته، فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفها في الوقف حركوا ما قبلها ليكون أبين لها... " ثم فصل مذاهب العرب في ذلك مع التمثيل عليها³.

¹ - النشر 319 .

² - انظر المصدر نفسه ص320.

³ - الكتاب لسيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة 2، 140، سنة 2هـ - 1982م : 4 / 177.

وقد لخص الإمام ابن مالك مسائل هذا النوع من الوقف فقال- في ألفيته¹:
(..... وحركات أنقلا لساكن تحريكه لن يحظلا)
(ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصرى وكوف نقلا)
قال العلامة ابن عقيل في شرحه :

"والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الأخير ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله وشرطه أن يكون ما قبل الآخر ساكنا قابلا للحركة نحو هذا الضرب ورأيت الضرب ومررت بالضرب، فإن كان ما قبل الآخر محركا لم يوقف بالنقل كجعفر ، وكذا إن كان ساكنا لا يقبل الحركة كالألف نحو باب وإنسان.
(ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصرى وكوف نقلا)

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة وسواء كان الأخير مهموزا أو غير مهموز فتقول عندهم هذا الضرب ورأيت الضرب ومررت بالضرب في الوقف على الضرب وهذا الرد ورأيت الرد ومررت بالرد في الوقف على الرد.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخر مهموزا فيجوز عندهم رأيت الرد ويمتنع رأيت الضرب ، ومذهب الكوفيين أولى لأنهم نقلوه عن العرب"².

¹ - انظر الألفية مع شرح ابن عقيل: 4/ 174 - 175.

² - شرح ابن عقيل: لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2،: دار الفكر - دمشق، 1985، 4/ 174 - 175. وانظر لمزيد من التفصيل: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط5، دار الجيل - بيروت سنة ، 1979، 4/ 345-347.

وقد اختص الإمام حمزة-رحمه الله- بذلك من حيث أن قراءته اشتملت على شدة التحقيق والترتيل والمد والسكت فناسب التسهيل في الوقف، هذا كله مع صحة الرواية بذلك عنده وثبوت النقل به لديه، وقد وافق الإمام حمزة-رحمه الله- على تسهيل الهمزة في الوقف جملة من القراء¹، وعلى تسهيل المتطرف منه هشام بن عمار².

وقد بين الإمام مكي وجه تخصيص حمزة التخفيف بالوقف دون الوصل، فقال:

" فإن قيل: فلم خص الوقف بالتخفيف للهمزة دون الوصل؟

فالجواب: أن القارئ لا يقف إلا وقد وهنت قوة لفظه وصوته، فيما قرأ قبل وقفه، والهمزة حرف صعب اللفظ به، فلما كان الوقف يضعف فيه صوت القارئ بغير همز، كان فيما فيه همزة أضعف، فخفف الهمزة في الوقف للحاجة إلى التسهيل والتخفيف على القارئ، مع أنها لغة للعرب، ومع نقله ذلك عن أئمته، فأما الوصل فإن قوة القارئ في لفظه، وجمام قوته في ابتدائه تكفي عن تخفيف الهمزة"³.

المطلب الثاني : تحقيق المذهب القياسي والرسمي للإمام حمزة في الوقف على الهمز.

وتخفيف الهمز عند الإمام حمزة على قسمين تخفيف قياسي وهو الأشهر، وتخفيف رسمي.

¹ - هم : حمران ابن أعين. وطلحة بن مصرف، وجعفر بن محمد الصادق، وسليمان بن مهران الأعمش في أحد وجهيه، وسلام بن سليمان الطويل البصري وغيرهم. انظر النشر ص 320.

² - انظر النشر ص 320.

³ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، ت عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث القاهرة، (1428هـ-2007م)، 1/171.

القسم الأول: التخفيف القياسي ويسمى التصريفي أيضاً، وهو الذي تبدل فيه الهمزة من جنس حركتها أو حركة ما قبلها، أو تسهل كذلك على خلاف في ذلك¹.

وهو يختلف باختلاف حال الهمز وذلك لأن الهمز إما أن يكون ساكناً أو متحركاً، متطرفاً أو متوسطاً²، وقد اتفق عليه جمهور أئمة النحويين والقراء، وانفرد بعض النحاة بنوع من التخفيف وافقهم عليه بعض القراء وخالفهم آخرون، وكذلك انفرد بعض القراء بنوع من التخفيف وافقهم عليه بعض النحاة وخالفهم آخرون، وشذ بعض من الفريقين بشيء من التخفيف لم يوافق عليه³.

القسم الثاني : التخفيف الرسمي : وهو الذي يتبع عند الوقف على الهمز رسم المصحف العثماني⁴، والمراد به أن تبدل الهمزة بما صورت به، فما صور ألفاً أبدل ألفاً، وما صور واواً أبدل واواً، وما صور ياءاً أبدل ياءاً، وما لم يصور حذف، بشرط صحته في العربية، لأن إتباع الرسم لا يجوز إذا خالف قياس العربية⁵.

وقد انقسم المثبتون للتخفيف الرسمي إلى صنفين :

¹ - انظر الكوكب الدري في شرح طيبة ابن الجزري، المكتبة الأزهرية، للتراث، القاهرة، ص 195.

² - انظر تفصيله وأمثله في النشر ص 319-327، وانظر تحرير الكلام في وقف حمزة وهشام، لمحمد بن علي بن يالوشة، المطبوع بذييل النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ نافع، الشيخ إبراهيم المارغني، دار الفكر، بيروت، لبنان، (1419هـ-1998م)، ص 238-242.

³ - انظر هذه المسائل في النشر ص 327-332.

⁴ - انظر الكوكب الدري ص 205.

⁵ - انظر إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، العلامة أحمد بن محمد البنا الدمياطي ويسمى (منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات)، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق : أنس مهرة، ط1، دار الكتب العلمية - لبنان - (1419هـ-1998م). 95/1.

فذهب

جماعة إلى الأخذ به مطلقاً فأبدلوا الهمزة بما صورت به وحذفوها فيما حذفت فيه وهذا القول بعمومه لا يجوز العمل به ولا يؤخذ به¹.

وذهب مكّي

وابن شريح والدايني وشيخه فارس والشاطبي ومن تبعهم من المتأخرين إلى الأخذ به لكن بشرط صحته في العربية².

(وأصل ذلك عندهم أن سليماً روى عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف، ومعنى ذلك أن حمزة لا يألُو في وقفه على الكلمة التي فيها همز إتباع ما هو مكتوب في المصحف العثماني المجمع على إتباعه، يعني أنه إذا خفف الهمز في الوقف، فمهما كان من أنواع التخفيف موافقاً لخط المصحف خففه به دون ما خالفه، وإن كان أقيس³. وهذا معنى قول الدايني في التيسير: "واعلم أن جميع ما يسهله حمزة من الهمزات فإنما يراعى فيه خط المصحف دون القياس"⁴.

قال ابن الجزري: "معنى قوله دون القياس أي المجرد عن اتباع الرسم كما مثل به وليس معناه وإن خالف القياس كما توهمه بعضهم، فإن اتباع الرسم لا يجوز إذا خالف قياس العربية كما بينا ونبين ولا بد حينئذٍ من معرفة كتابة الهمز ليعرف ما وافق القياس في ذلك مما خالفه"⁵.

¹ - المصدر نفسه .

² - انظر إتحاف فضلاء البشر 96/1، والنشر ص 332.

³ - انظر النشر ص 332.

⁴ - التيسير التيسير في القراءات السبع، الامام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الدايني، ط2، دار الكتاب العربي ، بيروت (1404هـ / 1984م)، ص 41.

⁵ - النشر ص 332.

قال الإمام الداني -رحمه الله- وهو من أصحاب هذا الرأي والقائلين بتقديم التخفيف الرسمي على القياسي: "وقد اختلف علماؤنا في كيفية تسهيل ما جاء من الهمز المتطرف مرسوماً في المصحف على نحو حركته كقوله حَ طَ طَ حَ [المؤمنون: ٢٤]... وكذلك حَ حَ حَ [يوسف: 85]... وما أشبهه، مما صورت الهمزة فيه واواً على حركتها أو على مراد الوصل، وكذلك حَ حَ حَ [الأنعام: 34] وشبهه مما رسمت فيه ياء على ذلك أيضاً"¹.

"فقال بعضهم تسهيل الهمزة في جميع ذلك على حركة ما قبلها فتبدل ألفاً ساكنة حملاً على سائر نظائره وإن اختلفت صورتها فيه إذ ذاك هو القياس، وهذا كان مذهب شيخنا أبي الحسن -رحمه الله- وقال آخرون تسهيل الهمزة في ذلك بأن تبدل بالحرف الذي منه حركتها موافقة على رسمها تبدل واواً ساكنة في قوله (حَ طَ) وبابه وتبدل ياء ساكنة في قوله حَ حَ حَ $\square \square$ ونحوه، وهذا كان مذهب شيخنا أبي الفتح رحمه الله وهو اختياري أنا"².

ثم بين -رحمه الله- وجه اختياره التخفيف الرسمي على القياسي مع إقراره بأن الثاني -وهو تغيير الهمزة بالإبدال قياساً وحملها على باقي نظائرها، وإن اختلفت صورتها- بأنه القياس راجع إلى النص الذي روي عن الإمام حمزة في ذلك وفي ذلك يقول:

"وإن كان المذهب الأول هو القياس فإن هذا أي التخفيف الرسمي -أولى من جهتين: أحدهما أن أبا هشام وخلفاً روي عن حمزة نصاً أنه كان يتبع في الوقف على الهمزة خط المصحف

¹ - جامع البيان جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1412هـ- 1992م)، ص246.

² - جامع البيان ص246.

فدل على أن وقفه على ذلك كان بالواو وبالياء على حال رسمه دون الألف لمخالفتها إياه، والجهة الثانية أن خلفاً قد حكى ذلك عن حمزة منصوباً¹، ثم أورد النص في ذلك.

فالإمام الداني وإن كان يقدم التخفيف الرسمي على التخفيف القياسي، إلا أنه لا ينفي الأول بل يشترط عدم مخالفته إذ يقول: "اعلم أن حمزة كان يسهل الحمزة المتوسطة إذا قف على الكلمة التي فيها، فإذا وصل حققها، حققها، لتسهيلها أحكام أنا أشرحها وأبينها على حسب ما رواه الرواة عن سليم عنه وما قرأت على أئمتي وما يوجبه قياس العربية إن شاء الله تعالى"².

وقال الشاطبي: وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا³

قال أبو شامة في شرحه لبيت الشاطبي:

"أي أن حمزة كان يعتبر تسهيل الهمز بخط المصحف الكريم على ما كتب في زمن الصحابة رضي الله عنهم وذلك يعرف من مصنفات موضوعة له، روى سليم عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف الكريم"⁴.

وقال ابن يالوشة¹: "واعلم أن ظاهر كلام الشيخ الشاطبي أن التخفيف القياسي يجوز الأخذ به لحمزة وإن خالف الرسم، كإبدال همزة تفتؤ ألفاً، والتخفيف الرسمي يجوز الأخذ به أيضاً وإن خالف القياس، كإبدال الهمزة المذكورة واوا، فالطريقان معمول بهما"².

¹ - المصدر نفسه ص 246.

² - المصدر نفسه ص 250.

³ - حزر الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيرة الشاطبي، ضبط وتحقيق محمد تميم الزعبي، ط5، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، (1431هـ-2010م)، ص 20.

⁴ - إبراز المعاني من حزر الأماني في القراءات السبع، للإمام عبد الرحمان بن اسماعيل، أبو شامة، ت: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ص 172.

غير أن الإمام ابن الجزري ذكر أن جمهور أهل الأداء ذهب إلى القول بالتخفيف القياسي حسبما وردت الرواية به دون العمل بالتخفيف الرسمي³.

بل ضعف أبو الحسن بن غلبون القول به-أي بالتخفيف الرسمي- ورد على الآخذين به ورأى أن ما خالف جادة القياس لا يجوز اتباعه ولا الجنوح إليه إلا برواية صحيحة وأنها في ذلك معدومة والله أعلم⁴.

وقال الإمام البنا الدميّطي مرجحاً لهذا الرأي، مبيناً أن ذلك لا يعني تركه وعدم العمل به إذا كان صحيحاً في العربية: "على أن سائر الأئمة من العراقيين قاطبة والمشاركة لم يعرجوا على التخفيف الرسمي ولا ذكره ولا أشاروا إليه، لكن لا ينبغي ترك العمل به بشرطه اتباعاً لخط المصحف، وهذا هو المختار وعليه سائر المتأخرين، فتبدل الهمزة بالشرط المذكور بما صورت به فما صور ألفاً أبدله ألفاً وما صور واواً أبدله واواً وما صور ياءاً أبدله ياءاً وما لم يصور حذفه"⁵.

المطلب الثالث : الاتفاق والاختلاف بين المذهبين وموقف القراء من ذلك

ثم بين -رحمه الله- أن المذهبين قد يتوافقان، وقد يختلفان، ففي حال اتفاقهما فلا خلاف في ذلك، أما في حال اختلاف المذهبين، فإنه يتفرع عليها مسألة مهمة وهي بأيهما يؤخذ فهل

¹ - هو محمد بن يالوشة التونسي، المالكي، مجود للقرآن، من آثاره: الفوائد المفهومة في شرح المقدمة الجزرية في التجويد فرغ منها سنة 1300 هـ، كان حياً 1300 هـ، انظر إيضاح المكنون للبغدادى 2/ 210، و معجم المؤلفين 12 / 97.

² - تحرير الكلام ص 234.

³ - انظر النشر ص 344.

⁴ - انظر النشر ص 344 .

⁵ - إتحاف فضلاء البشر 1/ 96.

يغلب جانب القياس أي اللغة، أم يغلب جانب الرسم فقال: "ثم إنه تارة يوافق الرسم القياسي ولو بوجه فيتحد المذهبان، وتارة يختلفان ويتعذر إتباع الرسم كما تقدم، فإن كان في التخفيف القياسي وجه راجح وهو مخالف ظاهر الرسم، وكان الوجه الموافق ظاهره مرجوحا قياسا، كان هذا أعني المرجوح هو المختار عندهم لاعتضاده بموافقة الرسم، ومعرفة ذلك متوقفة على معرفة الرسم"¹.

وقال أبو شامة يوضح ذلك أكثر، ويبين أنه إذا اتفقا لا يقدم عليه غيره، وفي حال الاختلاف يقدم التخفيف القياسي إذا لم يمكن اتباع الرسم وتعذر ذلك، وإذا أمكن اتباع الرسم جاز الاثنان :

"وضابط ذلك أن ينظر في القواعد المتقدم ذكرها- أي قواعد التخفيف القياسي- فكل موضع أمكن إجراؤها فيه من غير مخالفة للرسم لم يتعد إلى غيره، نحو جعل **چ گ** [البقرة: ٥٤] ، بين الهمزة والياء، وإبدال همز **چ پ** [يوسف: ٥٣] ياء، وهمز **چ ق** [التوبة: ٥٧] ألفا، وإن لزم فيها مخالفة الرسم فسهل على موافقة الرسم، فاجعل **چ □** [يوسف: ٨٥] بين الهمزة والواو، **چ □** [الأنعام: ٣٤] بين الهمزة والياء، ولا تبدلها ألفا، وكان القياس على ما مضى، ذلك لأنهما يسكنان للوقف وقبلهما فتح فيبدلان ألفا...وقد تأتي مواضع يتعذر فيها اتباع الرسم فيرجع فيها إلى الأصول المتقدمة وما روي عن حمزة رحمه الله تعالى يحمل على ما يسوغ فيه ذلك والله أعلم"².

¹ - المصدر نفسه .

² - إبراز المعاني ص 172 - 173.

(ومعنى كلامه أن اتباع الرسم لا يؤخذ به إلا حيث يلزم من التسهيل على القياس مخالفته، فيجتمع وجه الإبدال في نحو سأل وأبناؤكم ويتعين وجه التسهيل لأنه غير مخالف للرسم)¹.

ومثله أبو عبد الله الفاسي إذ يقول : " واعلم أن التخفيف القياسي إذا وافق الرسم كان أحسن شيء وأجوده، وإن خالف الرسم جاز العمل به وبالرسم ما لم يتعذر أو يؤدي إلى الإخلال².

أما الإمام الجعيري فكان أكثر توضيحا فقال: " والضابط أن كل موضع يوافق القياس الرسم يتحد المذهبان، وموضع يختلفان ويتعذر اتباع الرسم، كفرض الألف بعد غير فتحة أو التقاء ساكنين على غير حدة، أو لبس معنى عند القائل به، يتعين القياس ويسقط مذهب الرسم، وموضع لا يتعذر يؤخذ له بالأمرين³.

قال ابن يالوشة موضحا لكلام الجعيري بالأمثلة: " فرض الألف بعد غير الفتحة : كما في هيئ فإنها مرسومة في بعض المصاحف بالألف، فوجه اتباع الرسم فيها متعذر، لأنه يقتضي إبدالها ألفا وقبلها كسرة وهذا لا نظير له في العربية، وقوله أو التقاء ساكنين لزم منه اجتماع ساكنين على غير حدة، كما في نحو سألت فإنها مرسومة بالألف، فإذا أبدلت ألفا وبعدها ساكن لزم منه اجتماع ساكنين على غير حدة، وقوله أو لبس معنى عند القائل به كما في يجثرون فإن الهمزة لم تصور فيه، فمقتضى إتباع الرسم حذفها، فتقول في الوقف يجرون فيلزم منه لبس في المعنى⁴.

¹ - انظر تحرير الكلام في وقف حمزة وهشام ص 243.

² - اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة " الفاسي على الشاطبية "، الإمام عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي ، ت الشيخ جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، مصر، 2007م، 332/1 .

³ - كنز المعاني للجعيري من باب حروف قرئت مخارجها إلى باب ياءات الزوائد (آخر الأصول)، بتحقيق عبد الرحيم بن لطف الله العباسي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم، قسم القراءات، 521/2.

⁴ - تحرير الكلام في وقف حمزة وهشام ، ص 243.

(فتلخص من كلامهم أن التخفيف القياسي إن وافق الرسم كإبدال همزة مؤجلا واوا لا يعدل إلى غيره لأنها مفتوحة وقبلها ضمة، فتخفيفها القياسي أن تبدل واوا وكذلك الرسم، لأنها مرسومة بالواو فيتحد المذهبان، وإن خالف الرسم فإن تعذر اتباع الرسم كفرض الألف بعد غير الفتحة تعين التخفيف القياسي، وامتنع اتباع الرسم، وإن لم يتعذر اتباع الرسم جاز المذهبان، كما في نحو تفتئ ومن نبئ، فإن الهمزة في الأولى مرسومة بالواو وفي الثانية مرسومة بالياء، فتخفيفها القياسي، أن يسكنا للوقف وقبلهما فتحة فيبدلان ألفا، وهذا الوجه مخالف للرسم، فتسهيل الهمزتين فيهما على اتباع الرسم لأن الرسم هنا غير متعذر فتبدل همزة تفتئ واوا ومن نبئ ياء) ¹.

أمثلة للاتحاد المذهبين :

- إبدال همزة

چڭچ واوا، لأنها مفتوحة وقبلها ضمة، فتخفيفها القياسي أن تبدل واوا وكذلك الرسم، لأنها مرسومة بالواو فتبدل واوا، فيتحد المذهبان.

چ ھ چ

، چ ھ چ ، تبدل الهمزة ألفا على التخفيف القياسي، والتخفيف الرسمي معا .
قال الفاسي : " وإذا وقفت على أبدلت الهمزة ألفا بعد تقدير سكونها، أو أبدلتها من أول وهلة على وجه إتباع الرسم " ².

- مثال لاختلاف المذهبين ويمكن إتباع الرسم لأنه غير متعذر:

- الوقف على كلمتي چ ھچ [البقرة 67]، چنچ [الإخلاص 4] يكون بوجهين الأول قياسي وهو النقل، والوجه الثاني إبدال الهمزة واوا مفتوحة على التخفيف الرسمي .

¹ - تحرير الكلام ص 243-244.

² - اللآلئ الفريدة 330/1.

قال ابن الجزري: "وأما **چ هچ**، **چنچ** ففيهما وجهان: أحدهما النقل على القياس المطرد، والثاني إبدال الهمزة واواً مع إسكان الزاي على اتباع الرسم وهو ظاهر التيسير والشاطبية وطريق أبي الفتح فارس بن أحد ومن تبعه"¹.

قال الفاسي: "وإذا وقفت على **چ هچ**، **چنچ** فلك وجهان: أحدهما النقل، والثاني: إبدال الهمزة واوا مفتوحة"².

وقال أيضاً: "أن اتباع الخط في **چ هچ**، **چنچ** لم يخرج عن القياس"³.

تخفيف همز

كلمة **چ ژ** [مریم 74] على المذهب القياسي أن تبدل ياء، لأنه ساكن بعد كسر، فإذا فعل ذلك اجتمع ياءان، فروي الإدغام لاجتماع ياءين، وروي الإظهار نظراً إلى أصل الياء المدغمة وهو الهمز، وكذلك الخلاف في **چپ چ** [الأحزاب 51]، **چنچ** [المعارج 13] لاجتماع واوين⁴.

قال الداني في التيسير: "اختلف أصحابنا في إدغام الحرف المبدل من الهمز وفي إظهاره في قوله **چ ژ چپ چ چنچ**، فمنهم من يدغم إتباعاً للخط، ومنهم من يظهر لكون البدل عارضاً والوجهان جائزان"⁵.

¹ - النشر ص 357.

² - اللآلئ الفريدة 322/1.

³ - المصدر نفسه 324/1.

⁴ - إبراز المعاني من حرز الأماني ص 171.

⁵ - انظر التيسير ص 40.

وقال أيضا في جامعہ مرجحاً لوجه الإدغام لموافقة رسم المصحف: "وقد اختلف أهل الأداء في إدغام الحرف المبدل من الهمزة وفي إظهاره في قوله تعالى **چ پچ چنچ** وفي قوله **چ و چ**، فمنهم من رأى إدغامه موافقة للخط، ومنهم من رأى إظهاره لكون البديل عارضاً، فالهمزة في التقدير والنية وإدغامها ممتنع، والمذهبان في ذلك صحيحان، والإدغام أولى، لأنه قد جاء منصوباً عن حمزة في قوله **چ و چ** لموافقة رسم المصحف الذي جاء عنه أتباعه عند الوقف على الهمز"¹.

وقال الفاسي: "إذا وقفت على رءيا أبدلت من الهمزة ياء، ولك بعد ذلك الإظهار نظراً إلى الهمز الذي هو أصلها، وفيه مخالفة للرسم، والإدغام نظراً إلى اللفظ وفيه موافقة للرسم"².

مثال

لاختلاف المذهبين وتعذر اتباع الرسم ، وتعين اتباع المذهب القياسي:

وقد أجمل بعضها الجعبري كما ذكرنا سابقاً وهذا تفصيلها :

- فرض الألف بعد غير الفتحة : كما في **چ گ چ** [الكهف: ١٠] ، فهي تقرأ بوجه واحد على التخفيف القياسي، وهو إبدال الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، أما الوقف عليها بألف على التخفيف الرسمي - لأنها مرسومة في بعض المصاحف بالألف - فوجه اتباع الرسم فيها متعذر، لأنه يقتضي إبدالها ألفاً وقبلها كسرة وهذا لا نظير له في العربية³.

¹ - جامع البيان ص 251.

² - اللآلئ الفريدة 321/1.

³ - انظر النشر ص 332، وتحرير الكلام في وقف همزة وهشام ص 243.

- التقاء ساكنين لزم منه اجتماع ساكنين على غير حدة: كما في نحو (سأل وسألهم وملجأ وسألت ورأيت وشنآن والمآب) فإنها مرسومة بالألف، فإذا أبدلت ألفا وبعدها ساكن لزم منه اجتماع ساكنين على غير حدة، ففيها وجه واحد-على المذهب القياسي- وهو بين بين¹.

قال ابن الجزري: "وحكى فيه وجه آخر وهو إبدال الهمزة ألفاً... وقد ذكره من يخفف باتباع الرسم وليس بصحيح لخروجه عن القياس، وضعفه رواية ولا يصح في مواضع نحو (سألت) لاجتماع ثلاثة سواكن فيه، ولم يرد سكون ذلك في لغة العرب"².

- لبس معنى عند القائل به: كما في ے چ ، چ ڈ چ فإن الهمزة لم تصور فيه، فمقتضى إتباع الرسم حذفها، فتقول في الوقف (يسلون، يجرون) فيلزم منه لبس في المعنى، فيفسد ويتغير اللفظ³.

قال الفاسي: "ومن مسائل الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ساكن صحيح، إذا وقفت على ے چ ، چ ڈ چ ، چ □ چ، وقفت بنقل الحركة على القاعدة المعروفة، وفي ذلك موافقة الرسم، ولا يجوز تسهيل الهمزة بينها وبين الألف، لأن الألف لا يكون بعد ساكن، ولا حذفها من غير نقل على اتباع الرسم، لما في ذلك من تغيير معاني الكلم"⁴.

¹ - انظر النشر ص 358، وتحرير الكلام ص 243.

² - انظر النشر ص 358.

³ - انظر النشر ص 343، وتحرير الكلام ص 243.

⁴ - الآلئ الفريدة 322/1.

ومن أمثلة

هذا الضرب أيضا: **چ و چ** ، ففيها وجهان النقل والإدغام ، وحكي وجه إبدالها ياء مكسورة إتباعا للرسم .

وفي ذلك يقول الفاسي : " وإذا وقفت على **چ و چ** نقلت الحركة، وإن شئت أبدلت وأدغمت، وإن شئت أبدلت من الهمزة ياء على وجه إتباع الرسم، لأنها مرسومة بالياء، وإن شئت سهلتها بين الهمز والياء" ¹.

غير أن الإمام ابن الجزري ضعف هذا الوجه لمخالفته القياس، وضعفه من جهة الرواية فقال : " وأما **چ و چ** ففيه وجهان النقل والإدغام، ويحكي فيه وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ياء مكسورة على وجه إتباع الرسم، وفيه نظر لمخالفته القياس وضعفه في الرواية" ².

وهناك أمثلة كثيرة في هذا الباب، غير أنني ذكرت نماذج منها فقط، بقصد التمثيل لا الحصر، ومن أراد التوسع فليُنظر في باب وقف حمزة وهشام من كتب القراءات .

الخلاصة: مما سبق يظهر أن الإمامين حمزة وهشام لم يخالفا اللغة العربية فيما ذهبوا إليه من تخفيف الهمز ، وأن كل ذلك مؤيد عندهما بالرواية والنقل ، وموافق للغة العربية ، وموافق للرسم وهي شروط القراءة الصحيحة المقررة عند العلماء.

¹ - اللآلئ الفريدة 324/1.

² - النشر 356.